

# شروط التحكيم



يوصى بأن تقوم الأطراف التي ترغب في الإحالة إلى غرفة التجارة الدولية للتحكيم في عقودهما باستخدام شرط التحكيم النموذجي الوارد أدناه.

### غرفة التجارة الدولية - شرط التحكيم النموذجي

«جميع المنازعات التي تنشأ عن هذا العقد أو تتعلق به يتم الفصل فيها نهائياً وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية من خلال محكم أو أكثر يتم تعيينهم طبقاً للقواعد المذكورة.»

للأطراف حرية تعديل هذا الشرط بما يتماشى و ظروفهم الخاصة. فعلى سبيل المثال يجوز أن يرغبوا في النص على عدد المحكمين، بما أن «قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية» تضم قرينة تعيين محكم فرد كما أنه من المستحب النص على مكان ولغة التحكيم والقانون واجب التطبيق على موضوع المنازعة. لا تقيد «قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية» من حرية الأطراف في اختيار مكان ولغة التحكيم والقانون الذي يحكم العقد.

عند تعديل الشرط، يجب على الأطراف الحرص على تجنب أي غموض في صياغته. فصيافة الشرط بطريقة غير واضحة ستؤدي إلى الشك والتأخير، كما يمكن أن تعيق أو حتى تقوض عملية تسوية المنازعة.

يجب على الأطراف كذلك أن يأخذوا بعين الاعتبار كل العوامل التي قد تؤثر على قابلية الشرط للتنفيذ بموجب القانون واجب التطبيق. تشمل هذه العوامل جميع المتطلبات الإلزامية التي قد توجد في مكان التحكيم ومكان أو أماكن التنفيذ المتوقعة.

### تحكيم غرفة التجارة الدولية بدون المحكم الطارئ

إذا رغب الأطراف في استبعاد اللجوء إلى «أحكام المحكم الطارئ» فينبغي عليهم أن يختاروا صراحة عدم إعمالها وذلك بإضافة العبارة التالية إلى الشرط المذكور أعلاه:

«لا تنطبق «أحكام المحكم الطارئ».»

## التحكيم المعجل

توفر قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية استخدام إجراء معجل في الدعاوى ذات المبالغ المنخفضة. وإذا رغبت الأطراف في عدم تطبيق «نصوص الإجراء المعجل» فيجب عليها صراحة اختيار عدم التقييد بإضافة الصيغة التالية للشرط أعلاه:

لا تنطبق «نصوص الإجراء المعجل».

ينبغي للأطراف الراغبة في الاستفادة من الإجراء المعجل في الدعاوى ذات المبالغ مرتفعة القيمة الاختيار صراحة التقييد بإضافة الصيغة التالية للشرط أعلاه:

توافق الأطراف استناداً إلى الفقرة الفرعية (ب) من البند (2) من المادة الثلاثين من قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية على أنه يتم تطبيق «قواعد الإجراء المعجل» بغض النظر عن المبلغ محل المنازعة.

وإذا رغبت الأطراف في أن يكون الحد الأقصى لتطبيق «قواعد الإجراء المعجل» أعلى مما هو محدد في هذه «القواعد» فيجب إضافة الصيغة التالية للشرط أعلاه:

توافق الأطراف استناداً إلى الفقرة الفرعية (ب) من البند (2) من المادة الثلاثين من قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية على أنه يتم تطبيق «قواعد الإجراء المعجل»، شريطة عدم تجاوز المبلغ محل المنازعة [حدد المبلغ] دولار أمريكي في وقت الإخطارات المشار إليها في البند (3) من المادة الأولى من «قواعد الإجراء المعجل».

## الشروط المتدرجة

يجوز استخدام تحكيم غرفة التجارة الدولية كوسيلة نهائية لتقرير المنازعة بعد محاولة التسوية بوسائل أخرى مثل الوساطة. وينبغي على الأطراف التي ترغب أن تدرج في عقودها شرطاً متعدد المستويات لتسوية المنازعات يجمع بين تحكيم ووساطة غرفة التجارة الدولية الرجوع إلى [الشروط النموذجية المتعلقة بقواعد وساطة غرفة التجارة الدولية](#).

التوليفات الأخرى من الخدمات ممكنة؛ يمكن على سبيل المثال استعمال التحكيم كحل بديل عن الخبرة المتخصصة أو مجالس تسوية المنازعات. كما قد يرغب الأطراف الذين يلجؤون إلى تحكيم غرفة التجارة الدولية في الاستعانة بالمركز الدولي للتسوية الودية للمنازعات التابع لغرفة التجارة الدولية لاقتراح خبير إذا كان من الضروري الحصول على رأي خبير خلال سير التحكيم.

الشروط النموذجية الخاصة بتوليفات الخدمات وغيرها متاحة بعدة لغات على الموقع الإلكتروني: [www.iccarbitration.org](http://www.iccarbitration.org)